لحماية المتظاهرين من التدخلات المسلحة لقوات الأمن ضدهم

ميانمار: سياسيون يسعون لتشكيل «جيش شعبي» ضد الانقلاب

مظاهرات في ميانمار

يسعى سياسيون معارضون للانقلاب العسكري في ميانمار إلى تشكيل جيش شعبي لحماية المتظاهرين المناهضين للانقلاب من التدخلات المسلحة لقوات الأمن ضدهم.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها لموقع "now news"، زين مار أونغ، عضو لجنة تمثيل البرلمان الوطني المشكلة من قبل نواب مناهضين للانقلاب من أجل تشكيل حكومة مدنية.

وقال مار أونغ، إن النواب المعارضين للانقلاب تباحثوا مع مجموعات عرقية مسلحة من أجل تشكيل قوة مسلحة لحماية الشعب من الإدارة العسكرية.

وأضاف بهذا الخصوص: "حققنا 80 بالمئة من هدفنا، ولا نزال نواصل محادثاتنا مع الأطراف المعنية".

وأفاد أنهم بحثوا الأمر مع الأحزاب السياسية والمتظاهرين المناهضين للانقلاب، مضيفًا: "والآن نتفاوض كيف لنا التحرك سويًا ضد الوضع الحالي، والردود التي نتلقاها إيجابية للغاية بهذا الصدد".

وأكد أن اللجنة لم تعد تعتبر الجماعات العرقية المسلحة، إرهابية، معربًا عن شكره لكافة الجماعات المسلحة التي قررت الوقوف مع شعب ميانمار في وجه الإدارة العسكرية.

ودعا مار أونغ "الجنود أصحاب الضمير" إلى الوقوف ضد الإدارة العسكرية.

من جانبه، ذكر كرن خين، أحد منظمي المظاهرات للأناضول، أن المسلحين الذين يمثلون مجموعتي "كارين" و"كاشين" العرقيتين دعموا المتظاهرين.

وأردف: "قبل الانقلاب كان الجيش هو الجماعة المسلحة الرسمية الوحيدة في البلاد، ولكن عند تنفيذ الجيش للانقلاب وخيانته للشعب، قالت بعد الجماعات العرقية المسلحة للجنة تمثيل البرلمان الوطني إنهم يمكن أن يحموا المتظاهرين، وحاليا تسعى اللجنة إلى تشكيل جيش من تلك الجماعات وإضفاء الصبغة الشرعية عليه".

ومطلع فبراير الماضي، نفذ قادة بالجيش في ميانمار انقلابا عسكريا تلاه اعتقال قادة كبار في الدولة، بينهم الرئيس وين مينت، والمستشارة أونغ سان سوتشي.

وعلى إثر الانقلاب خرجت مظاهرات شعبية رافضة له في عموم البلاد أسفرت عن سقوط عشرات القتلى برصاص الجيش، وأعلنت الإدارة العسكرية فرض الأحكام العرفية في 7 مناطق بمدينتي يانغون وماندلاي.

فرنسا: تواصل الاحتجاجات ضد «قانون الانفصالية»

تتواصل في فرنسا، الاحتجاجات ضد "قانون الانفصالية" المثير للجدل والذي يعتبره البعض استهدافا المسلمين في البلاد. والأحد، شهدت العاصمة باريس، إلى جانب مدن أخرى أبرزها مرسيليا وليون، تنظيم تظاهرات احتجاجاً على القانون وتصاعد الإسلاموفوبيا في فرنسا.

وتوجّه المحتجون من ميدان "تشاتلت" وسط العاصمة باريس، إلى ميدان "ريبوبليك"، مطلقين شعارات من قبيل "أوقف الإسلاموفوبيا"، و"لا سلام بدون عدل"، رافعين لافتات كتبت عليها عبارات تنتقد القانون.

وفي حديثه للأناضول، قال المتظاهر، عمر سلوطي، إن الحكومة الفرنسية استهدفت (عبر قانون الانفصالية) الإسلام والمسلمين. وأكد تنديدهم بـ"الاستعمارية الحديثة".

وفي 24 يناير الماضي، وافقت لجنة خاصة في الجمعية الوطنية الفرنسية، على مشروع قانون "مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية" المثير للجدل، الذي جرى التعريف به أول مرة باسم "مكافحة الإسلام الانفصالي".

ويواجه مشروع "قانون الانفصالية" الذي أعدته حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون، انتقادات من قبيل أنه يستهدف المسلمين في البلاد، ويكاد يفرض قيودا على كافة مناحي حياتهم، ويسعى لإظهار بعض الأمور التي تقع بشكل نادر وكأنها مشكلة مزمنة.

وفرنسا من أكبر الدول الأوروبية من حيث حجم الجالية المسلمة، بلغ عدد المسلمين فيها نحو 5.7 ملايين مسلم حتى منتصف 2016، بما يشكّل 8.8 بالمئة من مجموع السكان.

عقوبات أوروبية منتظرة ضد منتهكي حقوق الإنسان حول العالم

من المتوقع أن يصادق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الـ27 ، على عقوبات ضد أفراد وكيانات مختلفة بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان.

ومن المقرر أن يوافق الوزراء في بروكسل على عقوبات على 4 أفراد وكيان واحد من الصين لتورطهم في انتهاك حقوق الأويغور في إقليم شينغ يانغ، وفقاً لدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي. كما سيفرض التكتل أيضاً عقوبات على العديد من الأفراد والكيانات من كوريا الشمالية، وروسيا، وليبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، وفق مصادر دبلوماسية.

ومن المحتمل أن تستهدف العقوبات ميانمار، رداً على حملة القمع الحالية في أعقاب الانقلاب العسكري. وقال مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي إن الأفراد أو الكيانات المرتبطة بالجيش قد يتعرضون لعقوبات.

وبصرف النظر عن المصادقة على العقوبات، من المتوقع أن يناقش الوزراء القضايا الحساسة سياسيا المتعلقة بتركيا وروسيا، في محاولة لتوضيح مواقفهم الاستراتيجية من البلدين.

وإذا تحسنت العلاقات مع تركيا تحسنت إلى حد ما في الأشهر الماضية، فإنها تدهورت مع روسيا.

وفاة مرشّح رئيسي في انتخابات الكونغو بكورونا

توفي مرشح المعارضة في انتخابات الكونغو برازافيل غي بريس بارفيت كوليلاس بعد إصابته بكورونا، أثناء نقله إلى فرنسا للعلاج، وفق ما أفاد به مدير حملته فرانس برس .

وقال كريستيان كير رودريغ مايانداا إن مرشح المعارضة الأبرز "توفي على متن الطائرة الطبية التي قدمت لنقله من برازافيل بعد ظهر الأحد"، يوم الانتخابات الرئاسية.

وتابع "سنواصل فرز الأصوات وكان يتصدر النتائج في عدة مناطق"، داعياً أنصار كوليلاس للتجمّع. وتأكدت إصابة المرشح بعد ظهر الجمعة ولم يتمكن من حضور آخر تجمع انتخابي في برازافيل.

وقبل ساعات من الاقتراع، نشر تسجيلاً مصوراً قال فيه إنه "يصارع الموت".

وبرز المعارض التاريخي كوليلاس، منافساً وحيداً للرئيس دينيس ساسو نغيسو الذي قضى 36 عاماً في السلطة، والذي يسعى للفوز بولاية جديدة من الجولة الأولى للانتخابات. ويتوقع أن يستغرق صدور النتائج عدة أيام.

اليابان تنهي حالة الطوارئ المفروضة في طوكيو

أنهت اليابان حالة الطوارئ بسبب فيروس كورونا التي كانت مفروضة على طوكيو والمحافظات المحيطة بها، على الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن عودة ظهور إصابات جديدة وزيادة حالات الإصابة بسلالات جديدة من الفيروس.

ولا تزال طوكيو ومحافظات سايتاما وتشيبا وكاناجاوا، التي كانت آخر المناطق المتبقية الخاضعة للقيود، تكافح من أجل السيطرة على الإصابات الجديدة.

وذكرت وكالة أنباء كيودو، أن اليابان سجلت يوم الأحد 1119 حالة إصابة جديدة مؤكدة، بما في ذلك 256 في طوكيو، و 20 حالة وفاة بسبب كوفيد-19، مقارنة برقم قياسي بلغ 7851 حالة في 8 يناير). وكانت قطارات الركاب في طوكيو لا تزال مزدحمة حتى في ظل هذا الإجراء، كما ازدحمت المتاجر الكبرى بالعملاء خلال عطلات نهاية الأسبوع على الرغم من أن الجميع تقريبا كانوا يرتدون كمامات في الأماكن العامة.

وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في المحافظات الأربع في أوائل يناير) الماضي وأضافت إليها سبع محافظات أخرى بعد ستة أيام.

وتم رفع حالة الطوارئ في توتشيجي، شمال طوكيو، في فبراير وست محافظات أخرى في وقت سابق من هذا الشهر.

وجاء في إحصاء هيئة الإذاعة اليابانية أن البلاد سجلت حتى الأن 457 ألفاً و577 إصابة مؤكدة و 8 آلاف و849 حالة وفاة مرتبطة بكوفيد-19.

إجلاء الآلاف بسبب الفيضانات في نيو ساوث ويلز الأسترالية

أجلت السلطات في ولاية نيو ساوث ويلز آلاف الأشخاص من غرب سيدني والساحل الأوسط-الشمالي لولاية نيو ساوث ويلز مع استمرار هطول الأمطار الغزيرة في الولاية الواقعة بشرق أستراليا.

وصدر 40 تحذيراً من الفيضانات و20 أمر إخلاء من الساحل الأوسط-الشمالي إلى منطقة إيلاوارا، على بعد حوالي 600 كيلومتر جنوباً، بما في ذلك غرب سيدني، ومن المتوقع الإعلان عن المزيد في وقت لاحق اليوم.

وقال وزير إدارة الطوارئ الاتحادي ديفيد ليتلبراود، اليوم الاثنين، إنه تم إجلاء آلاف الأشخاص من المناطق التي غمرتها الفيضانات، وقد يتأثر حوالي 54 ألفاً من السكان في الوقت الذي تواجه فيه الولاية الشرقية يومين آخرين على الأقل من الأمطار الغزيرة.

وتابع ليتلبراود لبرنامج تونداي على القناة التاسعة: "نحن نتحدث عن التعافي ولكن لدينا ما بين 24 إلى 48 ساعة أخرى لاجتياز هذا الأمر". وقالت رئيسة وزراء نيو ساوث ويلز جلاديس بيرجيكليان إن ما مجموعه 18 ألف شخص تم إجلاؤهم من منازلهم، من بينهم حوالي 15 ألفاً في الساحل الأوسط-الشمالي، حيث شهدت بعض المناطق حول بورت ماكواري ما يقرب من 900 ملم من الأمطار في ستة أيام. وصرحت بيرجيكليان للصحفيين بأن 3 آلاف شخص تم إجلاؤهم كانوا في غرب سيدني، حول نظامي نهري نيبين وهاوكيسبوري، مضيفة أن هناك مخاوف أيضاً بشأن تطور الوضع في إيلاوارا وأقاليم الساحل الجنوبي.

واشنطن: أدلة على تورط مهاجمي الكونغرس في التحريض على الفتنة

قال مسؤول بوزارة العدل الأمريكية، إن محققين اتحاديين توصلوا لأدلة من المرجح أن تسمح للحكومة بتوجيه اتهامات بالتحريض لبعض المتورطين في الهجوم الدامي على مبنى الكونغرس الأمريكي في 6 يناير).

وقال القائم بأعمال المدعي الأمريكي مايكل شيروين عن مقاطعة كولومبيا في شبكة سي. بي .إس: "أعتقد أن الحقائق تدعم هذه الاتهامات". وأضاف "أعتقد أنه مع المضي قدما فإن المزيد من الحقائق ستدعم ذلك".

ورفعت وزارة العدل بالفعل دعاوى ضد 400 شخص يشتبه في تورطهم في الهجوم، ولم يتهم أياً منهم حتى الآن بالتحريض على الفتنة، وهي جريمة معارضة سلطة الحكومة الأمريكية بالقوة.

ومنذ إعلان تشكيل فريق عمل للتحقيق مع مثيري الشغب بعد ستة أيام من الهجوم، قال شيروين إنه "سيسعى لتوجيه اتهامات بالتحريض على الفتنة لمن شاركوا في الهجوم". وحتى الآن وجهت إلى معظم المعتقلين، تهم التعدي على ممتلكات الغير أو الاعتداء على أفراد الشرطة مع اتهام عدد أقل بالتآمر لعرقلة عمل الكونغرس.

إثيوبيا: العملية العسكرية في تيجراي «شأن داخلي»

تجاهلت الحكومة الإثيوبية طلب الرئيس الأمريكي جو بايدن بإنهاء إثيوبيا للنزاع المسلح الذي اندلع في نوفمبر الماضي في إقليم تيغراي، حيث أكدت للمبعوث الديمقراطي كريستوفر كونز أنه "شان داخلي". وقال وزير خارجية إثيوبيا ديميكي مينكونون في اجتماع، أمس السبت، مع عضو مجلس الشيوخ كونز، إن "المهمة في تيغراي" واي عملية أخرى تجري تطبيقاً للقانون في الأراضي الوطنية "تمثل شؤوناً داخلية"، وفقاً للمتحدثة الوزارية دينا مفتي التي حضرت اللقاء.

وتحدى وزير الخارجية بذلك طلب البيت الأبيض بانهاء نزاع يقلق بتبعاته الانسانية باكثر من 75 ألف إثيوبي لاجئين في السودان المجاورة، وفقاً لمصادر رسمية.

واتهم وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن الحكومة الإثيوبية في مداخلة أخيراً بالكونغرس بالقيام باعمال "تطهير عرقي" في اقليم تيغراي في ادعاء رفضته السلطات المحلية.

إصابة شرطيين بعد احتجاج عنيف في بريستول بانجلترا

قالت الشرطة البريطانية إن شرطيين أصيبا بجروح خطيرة وأضرمت النار في سيارتي شرطة على الأقل في مدينة بريستول، جنوب غرب إنجلترا، في أعمال عنف بعد احتجاج سلمي.

واحتشد آلاف المتظاهرين ، في وسط المدينة، متجاهلين قيود كورونا، للاحتجاج على مشروع قانون حكومي في البرلمان يمنح الشرطة سلطات جديدة لتقييد الاحتجاجات في الشوارع.

وقالت القوة المحلية إن المظاهرة بدأت سلمياً لكنها تحولت فيما بعد إلى أعمال عنف.

ومن جانبها قالت وزيرة الداخلية بريتي باتيل على تويتر إن "ما حدث في بريستول غير مقبول".

وأضافت "لن نتغاضى مطلقا عن أعمال البلطجة والإخلال بالنظام من أقلية، وأفراد شرطتنا يعرضون أنفسهم للخطر لحمايتنا جميعاً، وأتعاطف مع الشرطيين المصابين".

ماليزيا تطرد أعضاء سفارة كوريا الشمالية

أغلق الدبلوماسيون الكوريون الشماليون في كوالالمبور سفارتهم وغادروا ماليزيا، التي أعلنت بيونغ يانغ قطع العلاقات معها بشكل مفاجئ بعد تسليم أحد مواطنيها إلى الولايات المتحدة.

ووصفت بيونغ يانغ تسليم كور شمالي الجمعة بـ "جريمة لا تغتفر نُفّذت إذعاناً للضغوط الأمريكية".

وماليزيا من الدول القليلة الحليفة لكوريا الشمالية لكن علاقاتهما تدهورت في 2017 بعد اغتيال الأخ غير الشقيق للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، في 2017 في مطار كوالالمبور.

وكانت الضربة القاضية موافقة القضاء الماليزي على تسليم الكوري الشمالي مون شول ميونغ إلى الولايات المتحدة، في إطار تحقيق في غسل أموال، وتصدير منتجات محظورة إلى كوريا الشمالية، في انتهاك للعقوبات الدولية.

وبعد بيان نشرته وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية يعلن القطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية مع ماليزيا، أعربت الخارجية الماليزية عن "أسفها العميق" لهذه الخطوة وأمرت جميع الدبلوماسيين الكوريين الشماليين بمغادرة البلاد في غضون 48 ساعة. وقبل مغادرته، اتهم القائم بالأعمال الكوري الشمالي كيم يو سونغ ماليزيا بالتواطؤ مع واشنطن في "مؤامرة" ضد بيونغ يانغ وارتكاب "عمل عدائي". وغرد وزير الخارجية الماليزي هشام الدين حسين على تويتر أن ماليزيا طردت الدبلوماسيين رداً على "قرار أحادي وغير مسؤول من كوريا الديموقراطية الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية"، وأضاف "هذا العمل هو تذكير بأن ماليزيا لن تتساهل أبداً مع أي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية وقضائنا".